قانون الضريبة العامة على المبيعات... خطوة جادة للقضاء على التهرب

د/العسلي: الفاسدون هم المتضررون من ضريبة المبيعات

■ د.سيف العسلي

■ د.طه الفسيل

■ محمد صالح

متخصصون: هذه الضريبة هي الأكثر عدالة
عضو في الغرفة التجارية: القانون سينظم عملية البيع والشراء
أكثر من ١٢١ دولة تطبق هذه الضريبة

■ بعد قانون الضريبة العامة على المبيعات إحدى الوسائل الناجحة لتسهيل الاجراءات الضريبية وتبسيطها بما يعزز أواصر العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، كما يعد تشريعاً عادلاً ومحفزاً لقطاعات الانتاج السلعية والخدمية وتشجيع الاستثمار في بلادنا ولاهمية تعزيز الوعي بهذا القانون والمزايا العديدة التي يتضمنها والفوائد الاقتصادية المترتبة عن تطبيقه سعت «الثورة» إلى استطلاع اراء العديد من المتخصصين والمهتمين واجلاء للحقيقة ها نحن من جديد نبرز هذه الاراء على أمل خلق وعي عام بالوقائع بعيدا عن الرتوش أو المزايدات.

● يقول الدكتور سيف العسلي- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: ان اليمن ليست الدولة الوحيدة التي تسعى لتطبيق هذا النوع من الضرائب فقد سبقها عدد كبير من الدول فقد بدئ تطبيقه في فرنسا قبل حوالي ٥٠عاماً ويبلغ عدد الدول التي تطبقه الآن حوالي ١٢٠ دولة وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الدول في الطريقة التي يطبق فيها هذا النوع من الضرائب إلا أن هناك قواسم مشتركة بينها يمكن توضيحها على النحو التالي..

ويشير العسلي إلى أن ضريبة القيمة المضافة هي طريقة لتحصيل الضريبة على السلع والخدمات المستهلكة في البلاد سواء تم انتاجها داخلياً أو تم استيرادها من الخارج حال عرضها للبيع ومن خلال المراحل المختلفة للإنتاج والتوزيع وعلى الرغم من أنه يتم تحصيلها من المصنعين والموزعين إلا أنها تضاف إلى تكلفة السلعة ويدفعها المستهلك في نهاية المطاف.. ومن ثم فإن ما تتميز به هذه الضريبة هو أنه يسهل تحصيلها وذلك بخلاف ضريبة الإنتاج والمبيعات التي تحصل من المستهلك مباشرة عند شرائه للسلع والخدمات... ذلك أن ضريبة الانتاج والاستهلاك يسهل التهرب منها وخصوصاً في الدول النامية التي تنتشر فيها الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أي غير المسجلة مما يجعل من الصعب على مصلحة الضرائب الوصول إلى هذه الأنشطة لتحصيل الضريبة عليها، وفي حال امكانية الوصول أي في حال الأنشطة الرسمية فإن تكلفة التحصيل كبيرة و لهذه الأسباب فإن كثيراً من الدول تحولت في الآونة الأخيرة من ضريبة الانتاج والاستهلاك إلى الضريبة العامة على المبيعات «القيمة المضافة»..

ويرى بأن الميزة الأساسية لضريبة القيمة المضافة على المبيعات أنها تفرض على المراحل المختلفة للإنتاج، حيث يتم تعويض الضرائب المفروضة على المدخلات من الضرائب المفروضة على المنتجات أو المخرجات، وهذا يعني أن البائعين مطلوب منهم فرض ضرائب على جميع مبيعاتهم، وفي الوقت ذاته بامكانهم المطالبة بتعويض عن الضرائب التي فرضت عليهم في السلع التي استخدموها كمدخلات في عملية الانتاج وميزة ذلك أن الايرادات أصبحت مضمونة وذلك من خلال تحصيلها أثناء عمليات الإنتاج جميعها، على العكس من الضرائب على مبيعات التجزئة، وكذلك فإن هذا النوع من الضرائب لا يشوه قرارات الإنتاج كما هو الحال في الضريبة على الإيرادات النهائية.

بالاضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الضرائب يمكن اعتباره ضريبة محايدة و شاملة حيث أنها تفرض على الجميع بدون استثناء ومن ثم لا تؤثر على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.... ولها أيضاً ميزة ثالثة تتمثل في أنها ضريبة على الاستهلاك أو الإنفاق ومن ثم فإنها تستثني الادخار والاستثمار.

ومن مميزات ضريبة القيمة المضافة على الواردات أنها تسمح بفرض نسب مختلفة على الواردات بحسب منشأ السلعة الأمر الذي يمكن الدولة من الدخول في اتفاقيات ضريبية تعمل على تخفيضها على واردات البلدين بهدف تشجيع التبادل التجاري بينهما.

وفي هذه الحالة سيكون عليهم دفع الضريبة الحقيقية والتي يتحصلونها فعلاً من المستهلكين..

في الوقت الحالي وفي ظل نظام الضريبة المعمول به حالياً فانه من الممكن أن يستفيد بعض كبار التجار من الضرائب، فعند مايتم تحصيل الضريبة من المستهلك فانهم لا يقومون بدفعها كاملة للحكومة..

● د/طه الفسيل- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء من المشاركين في وضع مشروع قانون ضريبة المبيعات يقول:أن هناك عددا كبيرا من دول العالم تطبق هذه الضريبة وهناك دول عربية كثيرة منها لبنان ومصر والأردن تطبقها كما أن الدول الخليجية هي الأخرى تفكر حالياً في تطبيقها كون هذه الضريبة هي الأكثر عدالة.

مشيراً إلى أن القانون اليمني قد استفاد من تجارب الدول العربية وبالذات لبنان وجاء القانون اليمني مستفيداً من تطوراته الكبيرة ولذلك فهو رائع ويواكب كافة التغيرات الاقتصادية.

تنظيم عملية البيع والشراء

● من جانبه أوضح الأخ- محمد محمد صالح- عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية أمانة العاصمة عن قانون ضريبة المبيعات انه لا داع للتخوف من تطبيق هذا القانون بل بالعكس سيعمل على تنظيم عملية البيع والشراء للتجار مثلهم مثل بقية الدول التي تم فيها تطبيق هذا القانون حيث يطبق في أكثر من ١٢١ دولة في العالم.. وأنه لاداعي لإثارة مشاعر الناس من قبل المغرضين.

آلية جديدة

● أما الأخ/عبدالله نعمان- مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة فيرى أن الضرائب هي سمة حضارية لأي دولة تريد تطوير وتنمية مواردها إنما لابد من وجود آلية عمل تنظم مسألة الضرائب وتحديداً الضريبة على المبيعات.. إذ أن العمل التجاري لدينا يسير بطريقة عشوائية والضرائب كانت تجنى في السابق بطريقة خطأ وبالتالي إذا لم يتم عمل آلية جديدة سيتكرر نفس السيناريو في عملية جباية الضرائب مشيراً إلى أن الأخ رئيس مصلحة الضرائب أكد أن الضريبة على المبيعات لاتشمل إلا شريحة معينة من كبار التجار ولا تمس تاجر التجزئة .

خبر مطمئن

وأضاف الأخ- مدير عام الغرفة التجارية : أن معظم- إن لم نقل جميع- الدول تطبق هذا النظام وتفرض الضريبة على المبيعات، إنما وكما ذكرت وفق آلية بحيث لا يستطيع أحد أن يغش، منوهاً بأن معظم التجار يتخوفون من ذلك لأنه سيتم التفتيش على دفاترهم وحساباتهم وهذا قد لا يأتي بطريقة منظمة وإنما بطريقة عشوائية فيها نوع من الاستفزاز وهذا مايخاف منه التجار ولكن خبر مصلحة الضرائب مطمئن تماماً داعياً إلى ضرورة القيام بعملية توعية شاملة عن هذا القانون ومميزاته وسلبياته حتى يفهم الجميع.

مشاريع خدمية

مؤكداً أن قانون الضريبة على المبيعات يعمل على حل الكثير من الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة من أجل تنفيذ خططها ومشاريعها الخدمية والتنموية في شتى محافظات الجمهورية.. وقال: عملية المتابعة والحزم من قبل الحكومة في مسألة تطبيق القانون لابد أن تكون.

أخي المواطن
أختي المواطنة،

المركز الوطني للتثقيف
والإعلام الصحي
والسكاني بوزارة الصحة
العامة والسكان